

علم أصول الفقه

٥٣

١١-١١-٨٨ تعارض الحجج

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

تفسير التزاحم على أساس نظرية الورود

• و في ضوء نظرية الورود يمكن أن نعرف أن باب التزاحم و مرجحاته كلها تطبيقات لنظرية الورود. و لتوضيح ذلك سوف نتحدث في مقامين:

– أحدهما: في تحقيق خروج التزاحم عن باب التعارض الحقيقي و دخول الخطابين المتزاحمين في الورود.

• و ذلك بتحقيق حال الشرطين اللذين اشترطناهما منذ البداية لخروج التزاحم عن باب التعارض الحقيقي.

– الثاني: في استنباط مرجحات باب التزاحم من نظرية الورود المتقدمة.

مسألة الترتب

- و هذه المقدمات تتكفل:
- أولها بيان ثمره القول بالترتب و انه ما ذا تكون النتيجة فى حالتى إمكان الترتب و استحالته،
- و ثانيها إثبات ان الأمر بالمهم مشروطا بعصيان الأهم لا ينافى الأمر بالأهم و لا يطارده،
- و تتكفل ثالثها دفع بعض الشبهات و الإشكالات الجانبية،
- و رابعها فى إثبات ان الأمر بالأهم لا يطارد الأمر بالمهم،
- و خامستها فى كيفية استنتاج النتيجة من محتوى تلك المقدمات.

مسألة الترتب

- و اما المقدمة الثانية فهي في إثبات ان الأمر بالمهم لا ينافي و لا يطارد الأمر بالأهم،
- و قد عنونها الميرزا (قده) بأن الواجب المشروط لا يخرج بتحقيق شرطه عن كونه مشروطا.
- ان النكته كامنة في ان الأمر بالمهم بعد كونه مشروطا و مترتبا على عصيان الأهم لا يمكن أن يكون مقتضيا له